الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653 تاريخ استلام البحث : 2026/4/6
ISSN (E) :2960-253X / تاريخ قبول البحث : 2026/5/10
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019 تاريخ النشر : 2026/6/30

العقلانية في ممارسة السلطة السياسية وأثرها في كفاءة النظام السياسي العراقي

Rationality in the exercise of political power and its impact on the efficiency of the Iraqi political system

م.د. باسم عبد السادة خليف
Dr. Basem Abdelsada Khalif
جامعة الفارابي / كلية القانون
Al-Farabi University / College of Law
bassem.albaghdady14@gmail.com

IRAQI
Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

الملخص:

العقلانية في ممارسة السلطة السياسية تعد من أهم المرتكزات التي تقوم عليها كفاءة النظام السياسي، إذ تتجلى في قدرة الفاعلين السياسيين على تشخيص الأخطاء والاعتراف بها، والعمل على معالجتها من خلال تبني حلول واقعية ومنهجية، يهدف البحث لتسليط الضوء حول موضوع العقلانية في ممارسة السلطة السياسية وتحليل أثرها في كفاءة النظام السياسي العراقي، واعتمدنا على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل البحث إن العقلانية في صنع القرار السياسي تساعد على تطوير المؤسسات، وتعزيز كفاءتها، وتوفير بيئة تنظيمية مستقرة. فالمؤسسات التي تتبنى أسس عقلانية في عملها قادرة على تنفيذ السياسات بفعالية، وتقليل الخسائر الناتجة عن الصراعات الداخلية والتدخلات الخارجية، ويوصي البحث ضرورة تعزيز مبدأ العقلانية في عملية اتخاذ القرار السياسي من خلال الاعتماد على البيانات والتحليل العلمي.

الكلمات المفتاحية: العقلانية– السلطة السياسية– النظام السياسي.

Summary:

Rationality in the exercise of political power is one of the most important pillars upon which the efficiency of the political system is based, as it is manifested in the ability of political actors to diagnose and acknowledge mistakes, and to work to address them by adopting realistic and systematic solutions. This research aims to shed light on the topic of rationality in the exercise of political power and analyze its impact on the efficiency of the Iraqi political system. We employed a descriptive-analytical approach and concluded that rationality in political decision-making contributes to the development of institutions, enhances their efficiency, and fosters a stable regulatory environment. Institutions that adopt rational principles in their operations are better equipped to implement

policies effectively and minimize losses resulting from internal conflicts and external interventions. The research recommends strengthening the principle of rationality in the political decision-making process through reliance on data and scientific analysis.

Keywords: Rationality - Political Power - Political System.

المقدمة.

لكي تنجح المؤسسات في تحقيق أهدافها والوصول إلى الغايات المنشودة وفق الخطط المرسومة، لا بد من اعتماد أساليب التسيير العقلاني، الذي يمثل الركيزة الأساسية لفعالية الأداء المؤسسي[1]، فلذلك تعد العقلانية أحد المرتكزات الأساسية للنظرية السياسية الحديثة، إذ لا يمكن فهم إحداهما بمعزل عن الأخرى، حيث تقوم النظرية السياسية على تصور واقعي يستند إلى مبادئ عقلية وقواعد عملية تهدف إلى تنظيم الحياة السياسية وضبط مساراتها، وفي هذا الإطار، لا تعطى التصورات الخيالية أو الافتراضات غير الواقعية أهمية تُذكر، إلا بالقدر الذي يخدم بناء النظرية ذاتها ضمن منطق عقلاني منظم. وتُفهم السياسة، في هذا السياق، بوصفها عملية تنظيم وتدبير عقلاني لشؤون المجتمع، بما تنطوي عليه من مصالح متباينة وصراعات وتناقضات، تسعى إلى تحقيق التوازن بينها في إطار من الأهداف المشتركة. ومن ثم، تمثل ممارسة السلطة السياسية المجال التطبيقي الذي تتجسد فيه هذه المبادئ العقلانية، حيث تتجلى كفاءة النظام السياسي بمدى التزامه بالمنهج العقلاني في اتخاذ القرارات وإدارة الموارد وتحقيق الاستقرار السياسي[2].

وفي ضوء ما تعانيه الأنظمة السياسية العربية في الوقت الراهن من حالة من عدم الاستقرار، نتيجة تعرضها لسلسلة من الأزمات المتراكمة التي تشكل تحدياً حقيقياً أمام قدرتها على الاستمرار وتحقيق الفعالية. ولا تقتصر هذه الأزمات على بعد واحد، بل تمتد لتشمل أبعاد متعددة، سياسية واقتصادية واجتماعية، مما يؤثر

بصورة مباشرة في كفاءة هذه الأنظمة وقدرتها على إدارة شؤون الدولة بشكل عقلاني، وفي هذا السياق، تبرز أهمية تبني العقلانية في ممارسة السلطة السياسية كمدخل أساسي لمواجهة هذه التحديات وتعزيز استقرار النظام السياسي وتحقيق أهدافه.

مشكلة البحث: العقلانية في ممارسة السلطة السياسية تعد من أهم المرتكزات التي تقوم عليها كفاءة النظام السياسي، إذ تتجلى في قدرة الفاعلين السياسيين على تشخيص الأخطاء والاعتراف بها، والعمل على معالجتها من خلال تبني حلول واقعية ومنهجية. وتمكن هذه العقلانية العمل السياسي من الاستمرار والتطور، عبر مواجهة التحديات والمعوقات، سواء كانت ذاتية تتعلق ببنية النظام، أم موضوعية ترتبط بالبيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. غير أن الواقع السياسي في العراق يكشف عن تباين واضح في أنماط ممارسة العقلانية، حيث يدعي الفاعلون السياسيون تبنيها، إلا أن التطبيق العملي يظهر انقساماً في ممارستها، إذ يغلب في بعض الأحيان نمط من العقلانية المنغلقة التي تقوم على تبرير القرارات والسياسات دون مراجعة نقدية حقيقية[3]، الأمر الذي ينعكس سلباً على كفاءة النظام السياسي ويحد من قدرته على تحقيق الاستقرار والفاعلية، ومن هنا تبرز إشكالية الدراسة في مدى تأثير طبيعة هذه الممارسة العقلانية على كفاءة النظام السياسي العراقي.

هدف البحث: يهدف البحث لتسليط الضوء حول موضوع العقلانية في ممارسة السلطة السياسية وتحليل أثرها في كفاءة النظام السياسي العراقي، كما يهدف البحث لاستجلاء المفاهيم النظرية للعقلانية في الفكر السياسي الحديث والمعاصر، وكيفية إنعكاسها على إدارة الدولة ومؤسساتها، بالإضافة لسعى البحث إلى تحديد أوجه القصور في ممارسة العقلانية داخل النظام السياسي العراقي، واقتراح سبل تطويرها بما يعزز من كفاءة الأداء السياسي.

أهمية البحث: يتمثل معني السياسة العميق في كونها تنظيماً للمجتمع بطريقة استمراره ووحدته، تنتصب العقلانية السّياسيّة ضدّ نمطٍ من الفعل السياسي قديمٍ، ومستمر الوجود، يمكن تسميه المزاجية السياسية، تنصرف العقلانيّة السّياسيّة إلى إقامة الفعل السّياسيّ على أساسات أخرى :الرأي الجماعي بدلاً من الرأي الفردي؛ المعرفة الدقيقة بدلاً من الظّنّ أو الارتجال؛ المصلحة العامة بدلاً من المصلحة الخاصة؛ الكفاءة بدلاً من الزبونية؛ المسؤولية بدلاً من التبريرية؛ المحاسبة بدلاً من المداهنة، وتنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول أحد الموضوعات الحيوية المرتبطة بكفاءة النظام السياسي، من خلال تسليط الضوء على دور العقلانية في ممارسة السلطة السياسية، وبيان أثرها في تحسين الأداء الحكومي وتعزيز الاستقرار السياسي في العراق. كما تبرز أهمية البحث في الكشف عن أوجه القصور في الممارسة السياسية غير العقلانية، وما تسببه من ضعف في كفاءة النظام السياسي، الأمر الذي يستدعي البحث في سبل تطوير هذه الممارسة بما يحقق متطلبات الحكم الرشيد ويعزز من قدرة النظام السياسي على الاستجابة للتحديات المعاصرة.

فرضية البحث: يقوم البحث على فرضية أساسية مفادها إن كفاءة النظام السياسي العراقي تقوم على مدى اعتماد العقلانية في ممارسة السلطة السياسية، بحيث يسهم الالتزام بالمنهج العقلاني في اتخاذ القرار وإدارة الشأن العام في تعزيز كفاءة النظام السياسي وتحقيق الاستقرار والفاعلية، في حين يؤدي ضعف هذه الممارسة أو انحرافها إلى تراجع الأداء السياسي وإضعاف قدرة النظام على تحقيق أهدافه.

منهج البحث: يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يسعى إلى دراسة وتحليل العقلانية في ممارسة السلطة السياسية في العراق، وتحديد أثرها على كفاءة النظام السياسي.

الدراسات السابقة: دراسة (أحمد فيصل علي، 2024) القيم المؤسساتية وأداء النظام السياسي العراقي، هدفت الدراسة بيان مدى فاعلية القيم المؤسساتية على أداء النظام السياسي، واعتمدت الدراسة على منهج التحليل النظمي فضلاً عن استخدام المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على أداء النظام السياسي العراقي في ظل ضعف أو غياب القيم المؤسساتية، وتوصلت الدراسة إن قيام النظام السياسي العراقي يعتمد على بنية مؤسسية تعتمد صيغ واضحة ومحددة للعمل من شأنه أن يزيد من قدرة النظام السياسي على استيعاب التغيرات الحاصلة في المجتمع، ولاستجابة للاحتياجات والمتطلبات المجتمعية، ويتمكن من تحقيق فهم أفضل لتوقعات الأفراد لأداء النظام السياسي، وهذا يعني من جانب أخر تحقيق وقيام الشرعية السياسية للنظام السياسي وأداءه[4].

دراسة (رابح رغوني، 2015) الحوار العقلاني المعياري في تحليل السياسة الخارجية– دراسة امبريقية في خيارات السياسة العربية لفرنسا، هدفت الدراسة للتعرف على تأثير الحوار العقلاني المعياري على تحليل السياسة الخارجية، واعتمدت الدراسة على استخدام المنهج التحليل النسقي ومنهج التاريخي المقارن، وتوصلت الدراسة ان الحوار النظري لعقلاني المعياري في تحليل السياسة الخارجية المقدم في هذا البحث يدعونا للابتعاد عن مهمة فحص نظريات متنافسة.

دراسة (منوبي غباشي، 2020) العقلانية والمخيال السياسي في الفلسفة السياسية الحديثة، هدفت الدراسة للمحاولة إلى التأكيد على أهمية المخيال السياسي، من خلال تبيين دور أشكال الخيال الاجتماعي، وبخاصة الأيديولوجيا واليوتوبيا، في

تحديد النظرية وتوجيه الممارسة السياسية، وكذلك إلى التنبيه إلى الحاجة الراهنة إليه، إن العقلانية الحديثة ابتكار خطير، وتكمن خطورتها في التطور التقني الهائل الذي لم يغيّر الطبيعة والإنسان فحسب، بل غير أيضًا نظرة الإنسان إلى ذاته، وجعله يعيد النظر في تصوراته القديمة وفي قيمه التقليدية. لقد انفصلت العقلانية عن العقل بوصفه مصدرًا للأفكار والقيم الكونية. ولعل الإنسانية اليوم أحوج ما تكون إلى إعادة توجيه العقلانية الأداتية وفق عقلانية معيارية وأخلاقية. ويُفترض ضمن هذه العقلانية المعيارية أن يحتل المخيال السياسي حيزًا مهمًا. فنحن في حاجة إلى المخيال من أجل ابتكار مقومات وجود مشترك يتطلبها الواقع الجديد.

دراسة (مولود طبيب، 2016) بعنوان أشكال وأسس الممارسات الموصلة للسلطة السياسية في الدولة، هدفت الدراسة للتعرف على أشكال وأسس الممارسات الموصلة للسلطة السياسية في الدولة، واعتمدت الدراسة على تطبيق المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، أدت التغيرات في البناء الاجتماعي أدت إلى فقدان ذلك الاهتمام السابق برابطة القرابة، وبالتالي فقدان الاستقلال السياسي للقبيلة، الأمر الذي أدى إلى تحول القبيلة إلى شكل جديد يُعرف باسم "العائلة". إلا أن هذه التغيرات في العلاقات الاجتماعية قوبلت بالتكيف مع الظروف الجديدة، والتوفيق بينها وبين النظم الاجتماعية التقليدية. وقد ساعد على ذلك عامل القرابة الذي أدى دورًا كبيرًا في نقل الميزات الاجتماعية والثقافية من جيل إلى جيل، بالإضافة إلى احتفاظ العصبية بأهم ميزاتها، ألا وهي النعرة والمدافعة. وبالتالي، فإنه إذا ما استثنينا فقدان الاستقلال السياسي، فإن كل الأنساق القرابية داخل المجتمع المحلي المدروس ما زالت تحتفظ بصفة قبيلة[5].

تظهر الدراسات السابقة أهمية القيم المؤسساتية، الحوار العقلاني المعياري، والمخيال السياسي في فهم وتحليل السياسة وأداء الأنظمة. لكنها تبقى إما نظرية أو

تحليلية للبنى الاجتماعية التقليدية، دون ربط مباشر بين العقلانية في ممارسة السلطة السياسية وكفاءة النظام السياسي العراقي، ينفرد البحث الحالي بمحوره الذي يجمع بين العقلانية في ممارسة السلطة السياسية و أثرها على كفاءة النظام السياسي العراقي .فهو لا يقتصر على دراسة القيم المؤسساتية أو البنية الاجتماعية التقليدية، بل يسعى إلى ربط مفهوم العقلانية المعيارية بالممارسة السياسية اليومية، وتحليل كيفية تأثير تطبيق العقلانية على كفاءة النظام في تلبية الاحتياجات المجتمعية واستجابته للتحديات الحديثة .كما يبرز البحث دور المخيال السياسي في صياغة بدائل وحلول مبتكرة، ما يميزه عن الدراسات السابقة التي ركزت على التحليل النظري أو دراسة القيم المؤسساتية بمعزل عن تأثيرها العملي على أداء النظام السياسي.

المبحث الأول: مفهوم العقلانية وأسسها في ممارسة السلطة السياسية

من المفاهيم التي تتكرر كثيراً في الخطاب السياسي العربي هو مفهوم العقلانية حتى أصبح مبتذلاً وسهماً لاستهداف من يختلفوا بالرأي، وعادة ما يقرن العقلانية بسداد الرأي وأحياناً بأحقية الفعل السياسي أو أخلاقية العمل[6]، ولذلك هيمنت العقلانية على كافة نماذج الإدراك ومقولات التفكير الإنساني، حيث غدا العقل هو المرجعية الأساسية والحقيقة الجوهرية الكفيلة بكشف المجهول. فهو السراج الذي ينير دروب العلم، والمنهاج الأسمى لفهم تعقيدات الطبيعة وتفاعلات المجتمع، مما جعل من الممارسة السياسية الرشيدة رهناً بمدى احتكامها لهذا العقل[7].

أولاً: مفهوم العقلانية.

العقلانية تتعدد صورها باختلاف الحضارات والمذاهب والاتجاهات، وتتعدد صورها باختلاف المذاهب والاتجاهات فهي كفعل أو نشاط ترتبط بالفلسفة والعلم ارتباطاً وثيقاً فبدونهما تصبح أي شيء أخر ما عدا العقلانية[8]. العقلانية تعد الإداة

الوحيدة التي يمكن أن تبقينا في حوار دائم وأبدي مع الواقع والتاريخ والعالم والكون، فأن العقل هو الأداة التي بدونها يفقد الفعل الفلسفي، كحكمة وتأمل وتدبير من أجل الحقيقية والمعرفة[9].

كما تعرف بأنها " الأشياء التي يتم استنتاجها بالتفكير وتكون موافقة للمنطق، والعقل والفطرة السليمة، كما أنها تتناقض مع الحدس[10]"، كما عرفت العقلانية بأنها " فلسفة إخضاع جميع المعارف العلوم إلى منطق العقل، وإدراك أن كل ما يدركه العقل هو نسبي، وهذا مما يجعل الأفكار قابلة للنقد والتطوير[11]"، وبناء على مفهوم العقلانية يتضح بأن العقلانية مذهب فكري يؤكد أنه يمكن الوصول إلى معرفة طبيعة الكون والوجود عن طريق الاستدلال العقلي بدون الاستناد إلى التجربة البشرية وكذلك يرى إخضاع كل شيء في الوجود للعقل لإثباته أو نفيه أو تحديد خصائصه، فالعقلانية هي السمة البارزة في عصر التنوير، الحركة التي أعادت للعقل سلطته، حيث جعلت منه المصدر الأول والأساسي للمعرفة[12]. ومن الجدير بالذكر النص على أن مهمة العقل هي الكشف عن العلاقات والصلات الداخلية للواقع.

ثانياً: العقلانية والفكر السياسي.

يرى عدد من الفلاسفة، ومنهم رينيه ديكارت، أن عصر التنوير رسّخ فكرة أن العقل يعد من أكثر القدرات الإنسانية عدلاً في التوزيع بين الناس. إذ يمثّل وعي الفرد تجلّيًا لوظيفة العقل وفاعليته في إدراك مختلف جوانب وجوده، وفهم احتياجاته، واختيار السبل المناسبة للتعامل معها. ومن هذا المنطلق، يرتبط الوعي السياسي ارتباطًا وثيقًا بالوعي العام للفرد، حيث يشكّل امتدادًا له وانعكاسًا مباشرًا لمستوى إدراكه وفهمه للواقع[13]. فالعقلانية السياسية هي عقلية مركبة توظف عقلانيات متعددة ومختلفة، فالعقلانية السياسية واجبها باعتبارها عقلانية عملية مادية،

فواجبها التفكير في إنتاج وإعادة إنتاج وتنمية الحياة الإنسانية في المجتمع، فلذل تعد العقلانية السياسية عقلية قابلة للتحول غلى عقلانية سياسية نقدية بشرط قابليتها لتحمل مسئولية ما ينتج عن القرارات والقوانين والفعال والمؤسسات من آثار سلبية[14].

فالفكر السياسي شهد تطوراً ملحوظاً مع نمو العقل البشري واتساع قدرته على التحليل والاستنباط، حيث انتقل من مجرد تأملات بسيطة في الظواهر السياسية إلى بناء نظريات ومذاهب متكاملة. ففي المراحل الأولى، اقتصر الاهتمام على تفسير الظواهر السياسية الجزئية، ثم تطور لاحقًا ليشمل صياغة مذاهب سياسية تقدم برامج عامة ومنهجيات شاملة لمعالجة المشكلات السياسية المختلفة، وعليه، يعنى الفكر السياسي بدراسة الأفكار والمفاهيم التي تسعى إلى فهم الظواهر السياسية وتحليلها، بهدف الوصول إلى تفسيرات عامة يمكن من خلالها إدراك طبيعة هذه الظواهر، بل والتنبؤ باتجاهاتها المستقبلية. كما يرتبط نشأة الفكر السياسي بوجود الإنسان ذاته بوصفه كائنًا متسائلًا عن طبيعة السلطة والالتزام والطاعة، وهو ما يعكس أن الفكر يسبق الفعل السياسي ويوجّهه، ومن هذا المنطلق، تُعدّ العقلانية أحد أبرز مكونات الفكر السياسي الحديث، إذ تمثل الأداة التي من خلالها يتم تحليل الظواهر السياسية وبناء التصورات المتعلقة بكيفية ممارسة السلطة بكفاءة[15].

وفي هذا السياق فأن تصور ماكس فيبر للنظرية السياسية يعكس رؤيةً عميقةً لطبيعة الدولة الحديثة بوصفها مؤسسة عقلانية قائمة على أسس تنظيمية وقانونية. فالدولة، وفق هذا المنظور، ليست مجرد إطار للسلطة، بل هي كيان يسعى إلى تنظيم التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية من خلال آليات عقلانية تضمن التوازن والاستقرار. كما يؤكد فيبر على أهمية البعد المؤسسي في توجيه سلوك الأفراد، حيث يتم احتواء النزعات الذاتية والمعتقدات الخاصة داخل إطار عقلاني يسمح

بتحقيق التواصل والتنسيق والاستمرارية. ومن جهة أخرى، يربط فيبر الفعل السياسي بمفهوم السلطة، معتبرًا أن جوهر السياسة يتمثل في السعي إلى اكتساب السلطة والحفاظ عليها. ويُبرز في هذا السياق مفهوم الهيمنة بوصفه علاقة اجتماعية تقوم على إخضاع طرف لآخر، ولكنها في الوقت ذاته تحتاج إلى نوع من الشرعية أو التبرير الذي يمنحها القبول والاستمرار. وبالتالي، فإن العقلانية في فكر فيبر لا تلغي البعد السلطوي، بل تسعى إلى تنظيمه وتقنينه داخل أطر مؤسسية، بما يحوّل الهيمنة من مجرد قسر إلى سلطة مشروعة قابلة للاستمرار[16].

في ضوء ما سبق، يتضح أن العقلانية تُعدّ أحد المرتكزات الأساسية في الفكر السياسي، إذ لا تقتصر على كونها أداة تحليلية، بل تمثل إطارًا موجّهًا لممارسة السلطة السياسية وتنظيمها. فقد أسهمت إسهامات فلاسفة مثل رينيه ديكارت وماكس فيبر في ترسيخ تصور مفاده أن العقل هو الأساس في فهم الظواهر السياسية وتفسيرها، وكذلك في بناء مؤسسات قادرة على تحقيق التوازن والاستقرار داخل المجتمع، ومن هذا المنطلق، ترتبط العقلانية في الفكر السياسي بقدرة النظام السياسي على صياغة سياسات عامة قائمة على أسس موضوعية، تأخذ في الاعتبار المعطيات الواقعية والبدائل الممكنة، بعيدًا عن الأهواء الشخصية أو الاعتبارات الضيقة، كما تتجلى في اعتماد أساليب علمية في اتخاذ القرار، تقوم على تحليل التكاليف والمنافع، وتحديد الأولويات وفقًا للمصلحة العامة.

وفي رأينا فأننا نري أن تعزيز العقلانية في ممارسة السلطة السياسية يعد شرطاً أساسياً لرفع كفاءة النظام السياسي، خاصة في حالات مثل العراق، حيث تتداخل الاعتبارات السياسية والاجتماعية في عملية صنع القرار. فكلما اقتربت الممارسة السياسية من الأسس العقلانية القائمة على التخطيط، والشفافية، والمساءلة زادت قدرة النظام السياسي على تحقيق الاستقرار والاستجابة الفعّالة لمتطلبات التنمية.

ثالثاً: دور العقلانية في توجيه القرارات السياسية وتحقيق أهداف الدولة.

السياسة تعد واحدة من أقدم وأهم الأنشطة البشرية، فهي تلعب دور حيوياً في تنظيم المجتمع، وتحديد مساره المستقبلي، ولذلك يجب أن يكون لدى السياسيين رؤية واضحة لمستقبل الأمم والمجتمعات التي يمثلونها، فالفعل السياسي فعل كلي تتفاعل فيها بشكل رفيع العديد من الإبعاد ومن أبرزها العقلانية[17]، وفي هذا السياق، لا تقتصر العقلانية على حسابات جامدة للمكسب والخسارة، بل تتأثر بدرجة كبيرة بكيفية صياغة المشكلة محل القرار. إذ إن الحكم على البدائل المختلفة يرتبط بالإطار الذي تُعرض من خلاله القضية، وهو ما يتعارض مع افتراضات نظرية الاختيار العقلاني التي ترى أن عملية الاختيار تخضع لمعيار ثابت يقوم على تعظيم المنفعة وتقليل الخسائر، بغضّ النظر عن طريقة عرض المشكلة أو سياقها. ومن ثم، فإن نموذج الاختيار العقلاني، رغم أهميته، يظل قاصرًا عن تفسير جميع أبعاد السلوك السياسي وتعقيداته[18]، كما أنها تفترض كسائر النظريات المختصة في ذات الموضوع، بأنه في حال اتباع أدواتها ومعاييرها في مرحلة صناعة القرار بشكل عام والقرار السياسي بشكل خاص سيساهم ذلك في تحقيق العقلانية المطلوبة [19].فالتفكير العقلاني في اتخاذ القرار يركز على تقليل دور العواطف، إذ لا يترك لها مجالاً كبيرًا في توجيه الاختيارات، بل غالبًا ما تُعدّ العواطف عناصر غير عقلانية قد تُشوّه المنطق وتؤثر سلبًا في الحكم السليم. وقد ترسّخ هذا التصور منذ أكثر من ألفي عام، حين وضع أفلاطون تصور لعملية اتخاذ القرار قائماً على أسس عقلانية ومعرفية. ثم تلاه كانت ديكارت، الذي اعتبر أن سلوك صانع القرار يجب أن يستند إلى مبادئ عقلانية واضحة ومحددة، وبناءً على هذا المنظور، تُفهم عملية اتخاذ القرار بوصفها عملية منطقية وعقلانية ذات طابع شبه رياضي، تجري بمعزل عن التأثيرات العاطفية، وتعتمد أساسًا على

المعطيات الحسية والوقائع والوثائق، بما يمكّن من الوصول إلى حلول موضوعية لمختلف المشكلات[20]. وفي مقابل ذلك فأن إلغاء العقلانية في الثقافة السياسية يمثل مشكلة جوهرية تساهم في أزمات المنطقة وتعمق حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، أي أن غياب التحليل العقلاني يؤدي إلى سياسات خاطئة تسبب أزمات اقتصادية واجتماعية[21]. تُشير العقلانية في المفهوم الغربي الحديث إلى الالتزام بالعقل والتجربة بوصفهما الوسيلتين الأساسيتين للوصول إلى الحقائق. وفي هذا السياق، يُنظر إلى القيم المرتبطة بالحياة الفضلى باعتبارها مسألة ذاتية لا يمكن الحسم فيها علميًا، إذ تُعدّ مجرد تفضيلات شخصية أو توجهات حزبية تعبّر عمّا هو مرغوب فيه من أوضاع إنسانية، بعيدًا عن معايير الاختيار العقلاني الصارم. ومن ثم، لا تحظى هذه القيم بمكانة حاسمة ضمن الرؤى المتنافسة حول تحديد الحياة الفضلي، وفي ضوء هذا التصور، ركّز علم السياسة المعاصر على مفاهيم مثل التعددية والتدرجية، وعلى دور الفاعلين المختلفين، خاصة جماعات المصالح، في التأثير على عملية صنع القرار من خلال التفاعل والتسويات المشتركة. كما أُعطي اهتمام متزايد لعقلانية الفرد بوصفها محددًا لسلوكه السياسي، في مقابل تراجع التركيز على مفاهيم شمولية مثل "الخير العام" أو التخطيط العقلاني الشامل، فضلًا عن تقليص دور الدين في تحديد الغايات العليا للمجتمع وتوجيه أهداف النظام السياسي، كما يرى آرون ويلدافسكي أن الوظيفة الأساسية للنظام السياسي تتمثل في تحديد الأهداف المجتمعية وتوجيهها. ومن هذا المنطلق، تُفهم العقلانية السياسية بوصفها عملية تستند إلى تحديد الغايات والمسلمات النهائية، فضلًا عن بناء الأسس والدعائم التي تقوم عليها السياسات العامة، وذلك وفق معايير عقلانية وموضوعية بعيدة عن الاعتبارات الشخصية أو الحزبية.[22].

وفي هذا السياق يمكننا القول بأن أهمية العقل في السياسة العقل هو الركيزة الأساسية لأي نظام سياسي ناجح.، باستخدام التفكير النقدي والتحليل العقلاني يمكن تحقيق، استقرار سياسي واجتماعي، تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، خلق مجتمع واعٍ وقادر على مواجهة التحديات، حيث أن توظيف نظرية الخيار العقلاني في السياسة هي مرجعية مستمدة عن حقل الاقتصاد[23]، ولذلك أصبحت تمثل العقلانيّة اليوم، بل منذ قرون ثلاثة، سمة رئيسة من سمات السّياسة، بل لا قيام للسياسة بمعناها الحديث من دون عقلانية[24]، ولذلك فالعقلانية في السياسية تعد علماً له حدود وأصول ومبادئ تقوم عليها وهي مبدأ الترغيب والترهيب والعدل والوعد والوعيد[25]، ومن ثم العقلانية السياسية، من منظور فقه السياسات العامة، إلى السعي لتحقيق توازن دقيق بين متطلبات التغيير والحفاظ على النظام، وبين ضرورات البقاء وتحقيق الرخاء، وكذلك بين الاستقرار والتنمية. كما تهدف في الوقت ذاته إلى ضبط القوة السياسية وتوجيهها بشكل فعّال، بما يضمن توظيفها لخدمة الأهداف العامة دون الانزلاق إلى ممارسات غير منضبطة[26].

وبناء على ذلك يمكننا القول أن تعزيز العقلانية في صنع القرار يسهم بشكل مباشر في تحسين كفاءة المؤسسات السياسية وزيادة قدرتها على الاستجابة للتحديات.

المبحث الثاني: مظاهر العقلانية في النظام السياسي العراقي.

يُمثّل النظام السياسي، مقارنةً بسائر الأنظمة كالنظامين الاقتصادي والاجتماعي، حجر الزاوية في بناء الدولة، نظرًا لتأثيره المباشر في توجيه حركة المجتمع وتحديد مساراته. وفي ظل النظم الديمقراطية، تتجلى أهمية هذا النظام من خلال مشاركة المواطنين في تشكيل السلطة عبر آليات الاقتراع العام، بما يسهم في تكوين مؤسسات تتولى إدارة الشأن العام. غير أن فاعلية هذه المشاركة تظل مرهونة

بوجود ثقافة سياسية واعية تسهم في توجيه السلوك السياسي وتعزيز الممارسة الديمقراطية، وهو ما يدفع الأحزاب السياسية إلى نشر هذه الثقافة بهدف توسيع قاعدتها الجماهيرية وضمان وصولها إلى السلطة بوسائل دستورية[27].

غير أن هذه المرتكزات لا يمكن أن تحقق أهدافها في غياب العقلانية والرشد في إدارة المرحلة السياسية، إذ إن غياب الأسس العقلانية في بناء قواعد الانتقال الديمقراطي يؤدي إلى تعثره، ويحول دون قيام نظام ديمقراطي مستدام، بمعنى أن تعثر المرحلة الانتقالية سوف يهدد أي تجربة ديمقراطية ناشئة ويحكم على مصيرها بالفشل، فبالنسبة للنظام السياسي العراقي حالياً فهو يعيش أزمة معقدة على المستويات كافة وفي القطاعات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أدت إلى ظهور الاضطرابات السياسية وانعدام السلم الاجتماعي والمدني، وتعدد الولاءات والقيم والمرجعيات الوطنية، وكثرة الصراعات والتناقضات، وتفاقمت ظاهرة التفكك السياسي والتحلل الاجتماعي، وأصبحت أجهزة الدولة مشلولة وضعيفة، مما أدى إلى اللجوء إلى ممارسة العنف أو الحرب الأهلية في مراحل زمنية مختلفة أوصلت البلد إلى حافة التقسيم، فضلاً عن اختلال تنفيذ سياسات الدولة الخاصة بالتنمية والإعمار للنهوض بالواقع العراقي، الأمر الذي عمّق أزمات النظام السياسي، إذ أصبح مُعرض لانهياره كدولة مع عدم وجود استراتيجيات ناجعة للوصول بالدولة إلى حافة البناء من جديد[28].

أولاً: تعريف النظام السياسي.

يعرف النظام السياسي بأنه مجموعة من المؤسسات التي تضطلع بصياغة الأهداف العامة للمجتمع، وتسعى إلى تحقيقها من خلال آليات محددة. ومن هذا المنطلق، يمكن النظر إلى النظام السياسي بوصفه منظومة متكاملة من العناصر التي تعمل على الحفاظ على تماسك المجتمع واستمراريته، بحيث يُشكِّل كيانًا قائمًا

بذاته تديره سلطة سياسية منظمة، ولكي يتمكن النظام السياسي من أداء وظائفه وتحقيق أهدافه، فإنه يحتاج إلى توفير الوسائل الضرورية لذلك، وفي مقدمتها التشريعات، سواء تمثلت في القوانين التي تضعها السلطة التشريعية، أو في التشريعات الفرعية التي تصدرها السلطة التنفيذية في شكل قرارات إدارية، والتي تكون مُلزمة لكافة أفراد المجتمع[29].

كما يتولى النظام السياسي مهمة تنظيم الشؤون الداخلية للدولة، مستندًا إلى ما يمتلكه من سلطة عليا قادرة على فرض إرادتها العامة على الجميع. وقد تلجأ بعض مؤسساته، في إطار القوانين والدساتير، إلى استخدام وسائل الإلزام والقوة المنظمة لضمان امتثال المواطنين للقوانين والقرارات الصادرة[30]، وبناء على ذلك، يتميز النظام السياسي عن غيره من الأنظمة، كالنظام الاجتماعي أو الاقتصادي، بمجموعة من الخصائص، من أبرزها خاصية العلوية، التي تعني احتكار السلطة العليا القادرة على إصدار التشريعات واتخاذ القرارات الملزمة لأفراد المجتمع، دون أن تخضع في ذلك لسلطة أعلى داخل الإطار نفسه.

ثانياً: طبيعة العقل السياسي العراقي كإطار مفسّر لمظاهر العقلانية

العقل السياسي يعد أحد المحددات الأساسية لفهم طبيعة الممارسة السياسية ومستوى العقلانية داخل أي نظام سياسي، إذ يعكس مجموعة الأفكار والقيم والسلوكيات التي توجه إدراك الأفراد والجماعات للظواهر السياسية. وبذلك، فإنه يمثل الإطار الذي تصاغ من خلاله القرارات السياسية وأنماط التفاعل مع السلطة، وفي حالة العراق، يتشكّل العقل السياسي في ضوء مجموعة من العوامل التاريخية والاجتماعية والثقافية، حيث يعكس تراكمات تاريخية طويلة، فضلًا عن تأثير البنية الاجتماعية المتنوعة التي يتسم بها المجتمع العراقي، من تعدد عرقي وديني

وثقافي. وقد انعكس هذا التنوع على طبيعة التفكير السياسي، مما أدى إلى تعدد الرؤى والاتجاهات في التعامل مع القضايا السياسية[31].

كما لعبت طبيعة الأنظمة السياسية المتعاقبة دورًا مهمًا في تشكيل هذا العقل، سواء من حيث الميل إلى المركزية أو الاستبداد في بعض المراحل، أو التعددية في مراحل أخرى، الأمر الذي أثّر على مستوى الوعي السياسي وأنماط المشاركة، وانعكاسًا لذلك، فإن مظاهر العقلانية في النظام السياسي العراقي تظل مرتبطة بطبيعة هذا العقل السياسي، حيث يحدّ التنوع غير المنضبط، وتعدد الولاءات، وضعف الهوية الوطنية الموحدة، من ترسيخ ممارسات سياسية قائمة على أسس عقلانية، وهو ما يؤثر بدوره على كفاءة النظام السياسي وقدرته على تحقيق الاستقرار والتنمية[32].

يمكن تفسير أثر انحسار العقلانية في الفكر السياسي العربي، خصوصًا في أواخر القرن العشرين، على النظام السياسي العراقي من خلال عدة جوانب[33]:

1- يؤدي غياب العقلانية في الوعي السياسي إلى بقاء مفاهيم الديمقراطية ودولة المواطنة مجرد شعارات، تُفسَّر وفق المرجعيات الفردية لكل فئة سياسية أو جماعة، بما لا يتوافق بالضرورة مع الهوية الوطنية وظروف الدولة. في كثير من الحالات، يصبح مفهوم مدنية الدولة عرضة لتفسيرات متباينة، ما يؤثر على تطبيق مبادئ فصل الدين عن السياسة وفصل السياسة عن الدين، وهو ما يضعف كفاءة النظام السياسي ويحد من قدرته على تحقيق المساواة والعدالة بين المواطنين.

2- يؤدي انحسار العقلانية إلى ضعف القدرة على صياغة هوية وطنية متماسكة، مبنية على القيم المشتركة والمصير المشترك للمواطنين، مما يزيد من الانقسامات السياسية والاجتماعية ويضعف التوافقات الضرورية لإدارة الدولة بكفاءة. فالهوية الوطنية، التي تعكس شخصية الدولة وتاريخها وتواصل ثقافتها، تصبح عرضة

لتفسيرات ضيقة أو متعارضة، ما ينعكس سلباً على قدرة النظام السياسي على تحقيق الاستقرار والتقدم.

بالتالي، يمكن القول إن غياب العقلانية في ممارسة السلطة يؤدي إلى تراجع كفاءة النظام السياسي، سواء في القدرة على صنع القرارات، أو في إدارة الصراعات، أو في بناء مؤسسات قوية وفعالة، تضمن تحقيق الديمقراطية والمواطنة المتساوية.

ثالثاً: الثقافة السياسية ودورها في تعزيز العقلانية في النظام السياسي.

يعد التوافق بين الثقافة السياسية السائدة في المجتمع والبنية السياسية للنظام عاملًا أساسيًا في استقرار النظام السياسي وفعاليته. إذ إن إرساء قواعد الممارسة الديمقراطية يتطلب وجود ثقافة سياسية قائمة على المشاركة، تؤمن بقيم العمل الديمقراطي، وتدعم مبادئ الحوار والتعددية[34]، ومن هذا المنطلق، ترتبط العقلانية في ممارسة السلطة السياسية بمدى نضج الثقافة السياسية، حيث يسهم الوعي السياسي لدى الأفراد في تعزيز السلوك العقلاني في العملية السياسية، سواء على مستوى صناع القرار أو على مستوى المشاركة المجتمعية. وبالتالي، فإن غياب ثقافة سياسية رشيدة قد ينعكس سلباً على كفاءة النظام السياسي ويحدّ من قدرته على اتخاذ قرارات عقلانية تحقق المصلحة العامة.

تُعرف العقلانية المعاصرة بوصفها مرحلة متقدمة تختلف عن العقلانية الكلاسيكية، إذ تسعى إلى تجاوزها من خلال التركيز على بناء المعرفة العلمية على أسس أكثر دقة، خاصة عبر توظيف الرياضيات. ويُطلق عليها أحيانًا "العقلانية الوظيفية"، نظرًا لإيمانها بفعالية العقل في تفسير الظواهر وتنظيمها، ومن أبرز خصائص العقلانية المعاصرة[35]:

1. طابعها العصري، باعتبارها نتاجًا لتطور العلم الحديث والثورة العلمية .

2. اعتمادها على النقد، حيث تسعى إلى مراجعة ونقد العقلانية الكلاسيكية، وكذلك الفلسفات الواقعية والوضعية .

3. إبراز الدور المحوري للرياضيات في بناء المعرفة العلمية وصياغة النماذج التفسيرية الدقيقة.

وقد ذكر البعض أن القوة السياسية تستمد من قوة الشخصية للفرد، وما يتحلى به من مواهب عقلية وأخلاقية، وقدرات تنظيمية تفوق ما لدى غير من الأفراد، مما يجذب الجماهير ويدفعهما للانصياع لمشيئته،[36]، وعلى الرغم من ذلك يمكننا القول بأن إلا أن الاعتماد على السمات الشخصية وحدها لا يكفي لتحقيق الكفاءة في النظام السياسي، ما لم يدعم هذه القدرات بإطار مؤسسي عقلاني يقوم على التخطيط والتنظيم.

المبحث الثالث: أثر العقلانية في كفاءة النظام السياسي العراقي.

شهد النظام السياسي في العراق تقلبات تاريخية متلاحقة، نتيجة تعرضه لفترات طويلة من الغزو والاحتلال، بدءًا من سقوط بغداد على يد المغول، مرورًا بالحكم العثماني، ثم الاحتلال البريطاني، وصولًا إلى التغيرات الجذرية التي أعقبت عام 2003. وقد أسهمت هذه التحولات في تشكيل أنماط متباينة من الحكم، انتقلت من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري، ثم إلى مرحلة ما بعد 2003 التي شهدت انهيارًا واسعًا في مؤسسات الدولة، وقد أدى هذا التراكم التاريخي من التحولات غير المستقرة إلى إضعاف البنية المؤسسية للدولة، وخلق بيئة سياسية تتسم بعدم الاستقرار، الأمر الذي انعكس سلباً على كفاءة النظام السياسي وقدرته على أداء وظائفه. ومن ثم، تبرز أهمية دراسة دور العقلانية في ممارسة السلطة السياسية

باعتبارها مدخلاً أساسياً لفهم أسباب هذا الضعف، وسبل تعزيز كفاءة النظام السياسي[37].

أولاً: أثر العقلانية في كفاءة بناء المؤسسات السياسية

يؤدي تطور الحياة الاجتماعية وتعقّدها، وتزايد التفاعل بين القوى الفاعلة داخل المجتمع، إلى ضرورة إنشاء وتفعيل مؤسسات وتنظيمات قادرة على الحفاظ على استقراره وتنظيم شؤونه. وتُعدّ المؤسسات السياسية جزءًا أساسيًا من هذا البناء، إذ تختلف الحاجة إليها من مجتمع إلى آخر بحسب درجة تطوره، ففي المجتمعات المتقدمة، تمثل المؤسسات السياسية ركيزة أساسية في تنظيم العلاقات داخل المجتمع، كونها نتاجًا طبيعيًا للحاجات الإنسانية وللتفاعل المستمر بين القوى الاجتماعية المختلفة. كما تُعدّ هذه المؤسسات نتيجة للتطور التدريجي في الآليات والإجراءات التنظيمية التي تهدف إلى إدارة الخلافات وتحقيق التوازن بين المصالح المتعارضة[38]، ومن ثم، فإن بناء مؤسسات سياسية كفؤة يتطلب اعتماد أسس عقلانية في تنظيمها، تقوم على وضوح الأدوار، وتحديد الاختصاصات، وإدارة التفاعلات بين القوى المختلفة بشكل منظم، بما يسهم في تحقيق الاستقرار ورفع كفاءة النظام السياسي.

ومن هذا المنطلق فأن غياب العقلانية يؤدي إلى زيادة قابلية الأفراد للتأثر بالخطابات غير الموضوعية، مما ينعكس سلباً على كفاءة المؤسسات السياسية، حيث يصبح الفرد ضعيفًا يسهل التلاعب بإرادته واستغلاله واستعباده، وتوجيهه نحو سبلٍ لا مصلحة حقيقية له بولوجها[39]، ومن منطلق إن العقلانية عنصر أساسي في بناء مؤسسات سياسية قوية وفاعلة، إذ تقوم على أسس التخطيط والتنظيم والاعتماد على معايير موضوعية في توزيع الاختصاصات والمسؤوليات، وفي المقابل، يؤدي غياب التفكير العقلاني إلى إضعاف البناء المؤسسي، وانتشار

الممارسات غير الرشيدة، مثل تغليب الاعتبارات الشخصية أو الحزبية على حساب الكفاءة، فالنظرية السياسية تعد أحد المكونات الأساسية للعقلانية الحديثة، إذ يرتبط كل منهما بالآخر ارتباطًا وثيقًا، بحيث لا يمكن فهم أحدهما بمعزل عن الآخر. فالنظرية السياسية تمثل تصوراً للواقع يستند إلى مبادئ عقلية وقواعد عملية، مع تقليل الاعتماد على التصورات غير الموضوعية أو الخيالية، إلا بالقدر الذي يخدم بناء النظرية، ومن هذا المنطلق، تُفهم السياسة بوصفها عملية تنظيم وتدبير عقلاني لشؤون المجتمع، بما تتضمنه من مصالح وصراعات وتفاعلات مختلفة. كما تمثل الممارسة السياسية المجال الذي تطبق فيه هذه المبادئ العقلانية، من خلال إدارة القضايا العامة وفق أسس موضوعية تهدف إلى تحقيق الكفاءة والفاعلية، ورغم ذلك، لا تهمل العملية السياسية الجوانب غير العقلانية، مثل تطلعات الأفراد ومخاوفهم، بل يتم توظيفها كمعطيات قابلة للتحليل ضمن إطار عقلاني يسعى إلى تحقيق أفضل النتائج الممكنة في إدارة الشأن العام[40].

ثانياً: أثر العقلانية في تحقيق الاستقرار وصنع القرار السياسي وتحقيق التنمية

أن بناء الدولة يتمثل في إنشاء مؤسسات حكومية جديدة وتعزيز كفاءة المؤسسات القائمة. ويشير إلى أن هذه العملية تشمل مسارين رئيسيين: أولهما إعادة البناء، والتي تهدف إلى استعادة أوضاع الدول التي مزّقتها الحروب، وثانيهما التنمية، التي تقوم على إنشاء مؤسسات جديدة ودعم نمو اقتصادي مستدام، وفي السياق ذاته، فإعادة بناء الدولة بأنها عملية إنشاء مؤسسات حكومية فعّالة وشرعية، بما يسهم في تحقيق الاستقرار والتنمية[41]، فهذا البناء يكون قائم على وجود قيادة سياسية عقلانيية فهما بمثابة ركيزة أساسية في عملية بناء الدولة، ولا سيما في المراحل التي تعاني فيها المؤسسات من الضعف أو الانهيار، حيث يبرز دورها بوصفها العامل الحاسم في توجيه مسار التحول السياسي. فالقائد الذي يمتلك رؤية عقلانية

وقدرات تنظيمية فعّالة يسهم في تحديد أولويات المجتمع، وحسن توظيف الموارد، واختيار الأنماط المناسبة لإدارة الحكم، وفي هذا السياق، فإن القيادة العقلانية تمثل عنصر محفز للتفاعل بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما ينعكس إيجاباً على مسار بناء الدولة وتحقيق الاستقرار[42]، ولذلك فقد تم التأكيد على أن العقلانية والديمقراطية أحد المقومات الحضارية في جعل الوطن العربي يتميز بالحيوية[43]، فخصوصية الحضارة دائماً ما ترتبط بالفكر العقلاني، فكلما تحرر الفرد أصبح عقلاني الفعل، متحملاً تبعاته ونتائجه، مستوعباً طبيعة وسائله[44].

أولاً: النتائج

1. إن العقلانية في صنع القرار السياسي تساعد على تطوير المؤسسات، وتعزيز كفاءتها، وتوفير بيئة تنظيمية مستقرة. فالمؤسسات التي تتبنى أسس عقلانية في عملها قادرة على تنفيذ السياسات بفعالية، وتقليل الخسائر الناتجة عن الصراعات الداخلية والتدخلات الخارجية.
2. أن مستوى العقلانية في ممارسة السلطة السياسية يرتبط مباشرة بقدرة النظام السياسي على تحقيق أهدافه، وإدارة الموارد، واتخاذ قرارات مدروسة تقلل من الفوضى السياسية والاجتماعية. فغياب العقلانية يؤدي إلى تراكم الأزمات وضعف مؤسسات الدولة، كما حدث في فترات عدم الاستقرار السياسي في العراق.
3. أن ممارسة السلطة بعقلانية تسهم في تحقيق التوازن بين القوى الاجتماعية والسياسية، والحد من الصراعات والتوترات، وتعزيز الثقة بين المواطنين والدولة. وبالتالي، فإن العقلانية تعد عاملًا جوهريًا لاستدامة النظام السياسي العراقي.

4. أن اتخاذ القرارات العقلانية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يعزز قدرة الدولة على إدارة مواردها بفعالية، وتحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي تحسين الأداء العام للنظام السياسي

ثانيًا: توصيات البحث

1. ضرورة تعزيز مبدأ العقلانية في عملية اتخاذ القرار السياسي من خلال الاعتماد على البيانات والتحليل العلمي .
2. دعم بناء مؤسسات قوية تقوم على الكفاءة والشفافية بدلًا من الاعتبارات الشخصية أو الحزبية .
3. تبنّي استراتيجيات تخطيط طويلة المدى لتحسين استقرار السياسات العامة .
4. تطوير قدرات صناع القرار عبر التدريب على أساليب التفكير الاستراتيجي والتحليل العقلاني .
5. تعزيز المساءلة والرقابة المؤسسية بما يضمن ترشيد ممارسة السلطة السياسية.

الهوامش

[1] بن جامعة بشرى، بن براهيم يمينة ، عقلنة العمل في المؤسسة العمومية الجزائرية ، رسالة ماجستير غير منشورة،، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، ص أ.

[2] منوبي غباش، العقلانية والمخيال السياسي في الفلسفة السياسي الحديثة، مجلة تبين، العدد 34، 2020، ص 112.

[3] أبو النواعير محمد، الممارسة السياسية في العراق بين العقلانية والاستبدادية، وكالة أنباء براثا، 2014، https://mail.burathanews.com/arabic/ar

[44] أحمد فيصل علي، القيم المؤسساتية وأداء النظام السياسي العراقي، مجلة قضايا سياسية، العدد 78.
[5] مولود طبيب، أشكال وأسس الممارسات الموصلة للسلطة السياسية في الدولة، أطروحة دكتوراة، جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية، 2015- 2016.
[6] البدر الشاطري، العقلانية في السياسة الدولية، مجلة إيلاف، 2023. https://elaph.com/Web/NewsPapers/
[7] شادلي هواري، قراءة في فلسفة اللا معقول من لا عقلانية تيشنة إلى عقلانية فيرايند، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، 2016، ص270,
[8] الزاوي عمر، العقلانية الغربية وتطبيقاتها في الفكر العربي المعاصر الدرس الابستيمولوجي نموذجاً، أطروحة دكتوراة، جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية، 2007، ص4.
[9] المصدر السابق، ص 5.
[10] عبد النور دحاك، محاولة تحديد مفهوم العقلانية في حقل الإدارة، مجلة الحوار المتوسطي، مج12، 2017، ص277.
[11] عبير سهام مهدي، تيارات العقلانية في الفكر السياسي العربي، الملف ا لسياسي، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، السنة الرابعة ، العدد 17، 2022، ص283.
[12] بن زينب شريف، العقلانية والخيال في فلسفة غاستون باشلار، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة وهران2، كلية العلوم الاجتماعية، 2020، ص20.
[13] حبيب حداد، محنة لعقلانية في الفكر السياسي العربي المعاصر، المعهد الاسكندنافي لحقوق الإنسان، الطبعة الأولي، 2016، ص6.
[14] أنريكي دوسيل، العقل السياسي : المواطن كفاعل سياسي، ترجمة أنريكي دوسيل – وترجمة أحمد جمبي: ست أطروحات نحو نقد العقل السيا مرجعة لجين اليماني، 2016ن سي، ص15.
[15] ايسر عويد محمد، الفكر السياسي القديم والوسيط، جامعة الأنبار، كلية القانون والعلوم السياسية، ص2. https://www.uoanbar.edu.iq/eStoreImages/B
[16] قداوي محمدن الأسس العقلانية للمجتمع السياسي –يورغن هابرماس- انموذجاً، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة وهران2، كلية العلوم الاجتماعية،2021، ص90.
[17] عادل خيموش، عقلية السياسي، الماهر للطباعة والنشر والتوزيع، 2023، ص5.
[18] مروة حامد البدري، نظرية الاختيار العقلاني وبدائلها في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، مجلة سياسات عربية، العدد 41، 2019، ص 75.
[19] عبد العزيز بن عليان العنيزان، عقلانية القرار السياسي في التفاعلات الدولية الراهنة ، (2025)، https://www.al-jazirah.com/2025/202
[20] طاهر شعبان حسن، دور القيم التنظيمية في التوثيق بين العقلانية والعاطفة في اتخاذ اقرار – دراسة ميدانية مقارنة في المنظمات العامة والخاصة السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج34، ع1، 2018، ص7.
[21] ديار الهرمزي، إلغاء العقل في الثقافة السياسية في الشرق الأوسط ، مجلة الحوار ا لمتمدن، العدد 8209، 2025 : /تاح على الموقع الإلكتروني https://www.ahewar.org/debat/show.ar

[22] جمال حسن الحمصي، فقه السياسات العامة نحو دولة ومجتمع الخير المشترك، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة ا لأولي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولي، 2023، ص 91- 92

[23] رابح زغوني، الحوار العقلاني المعياري في تحديد السياسة الخارجية، مصدر سابق، ص 82.

[24] عبد الإله بلقزيز، العقلانية في السياسة، 2020، https://www.skynewsarabia.com/blog

[25] عبد المجيد الجوزي، النزعة العقلانية في السياسة في فكر أبي عثمان الجاحظ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، مج11، ع2، 2021، ص 833.

26 [26] جمال حسن الحمصي، فقه السياسات العامة نحو دولة ومجتمع الخير المشترك، المصدر السابق، ص 93.

[27] رحيم إبراهيم حزام الحمراني، أثر الثقافة السياسية في بناء النظام السياسي في العراق بعد عام 2005، مجلة العملية الإسلامية للجامعة، العدد 60، ج2، ص521.

[28] زيد عبد الوهاب الأعظمي، أزمة النظام السياسي في عراق ما بعد 2003، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2020، ص 3.

[29] رحيم إبراهيم حزام الحمراني، أثر الثقافة السياسية في بناء النظام السياسي في العراق بعد عام 2005، مصدر سبق ذكره، ص 523.

[30] سامي جمال الدين، الأنظمة السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، ص 26.

[31] يرجع إلى : محمد كاظم هاشم، مفهوم الإصلاح في العقل السياسي العراقي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية، مجلة قضايا سياسية، العدد 69، 2022، ص 394.

[32] المصدر نفسه، ص 395.

[33] حبيب حداد، محنة العقلاني في الفكر السياسي العربي المعاصر، المعهد الاسكندنافي لحقوق الإنسان، مصدر سبق ذكره، 17- 19.

[34] حاتم مهدي الدفاعي، إيهاب علي عبد الله رشيد، الفرص والمعوقات أمام بناء شرعية عقلانية قانونية في الأنظمة السياسية العربية، مجلة الجامعة العراقية، مج2، العدد 6، 2016، ص 96.

[35] بن جامعة بشري، وبن براهيم يمينية، عقلنة العمل في المؤسسة الجزائرية – رسالة ماجستير عير منشورة، جامعة بن خلدون تيارات، 2024، ص 29

[36] مولود طبيب، أشكال وأسس الممارسات الموصلة للسلطة السياسية في الدولة - دراسة سوسيو – سياسية للانتخابات البلدية بولاية تبسة، أطروحة دكتوراة جامعة وهران، كلية لعلوم الاجتماعية، 2016، ص42.

[37] عقيل إبراهيم حسين، النظام السياسي في العراق بعد عام 2003، مجلة الجامعة العراقية، العدد 57، الجزء الأول، 2022، ص 574.

[38] فاضل فرمان عبدي، بناء المؤسسات السياسية والدستورية وأداء النظام السياسي في العراق بعد 2003، مجلة قضايا سياسية، العدد 74، 2023، ص201.

[39] منير شحود، العقلانية كرافعة لتطور المجتمع، المركز العربي لدراسات سوريا المعاصرة، 2023، https://damascusinstitute.org/resear

[40] يرجع إلى : منوبي غباش، العقلانية والمخيال السياسي في الفلسفة السياسية الحديثة، مصدر سابق ذكره، ص 112.
[41] علي كاطع علوان، القيادة وإعادة بناء الدولة ما بعد الصراع العراق بعد عام 2003، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج4، العدد الخامس، 2020، ص 69.
[42] حسين، دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة (روسيا في عهد بوتين) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2015- ص 14. نقلاً عن : المصدر السابق، ص 73.
[43] عدنان حافظ جابر، العقلانية والديمقراطية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مج22، ع 254، مج22، 2000، ص136.
[44] عبد المنعم الشقيري، العقلنة عند ماكس فيبر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021، ص24.

قائمة المصادر:

1. بن جامعة بشرى، بن براهيم يمينة ، عقلنة العمل في المؤسسة العمومية الجزائرية ، رسالة ماجستير غير منشورة،، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر.
2. منوبي غباش، العقلانية والمخيال السياسي في الفلسفة السياسي الحديثة، مجلة تبين، العدد 34، 2020.
3. أبو النواعير محمد، الممارسة السياسية في العراق بين العقلانية والاستبدادية، وكالة أنباء براثا، 2014، https://mail.burathanews.com/arabic/ar
4. أحمد فيصل علي، القيم المؤسساتية وأداء النظام السياسي العراقي، مجلة قضايا سياسية، العدد 78.
5. مولود طبيب، أشكال وأسس الممارسات الموصلة للسلطة السياسية في الدولة، أطروحة دكتوراة، جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية، 2015- 2016.
6. البدر الشاطري، العقلانية في السياسة الدولية، مجلة إيلاف، 2023. https://elaph.com/Web/NewsPapers/
7. شادلي هواري، قراءة في فلسفة اللا معقول من لا عقلانية تيشنة إلى عقلانية فيرايند، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، 2016
8. الزاوي عمر، العقلانية الغربية وتطبيقاتها في الفكر العربي المعاصر الدرس الابستيمولوجي نموذجاً، أطروحة دكتوراة، جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية، 2007.
9. عبد النور دحاك، محاولة تحديد مفهوم العقلانية في حقل الإدارة، مجلة الحوار المتوسطي، مج12، 2017.
10. عبير سهام مهدي، تيارات العقلانية في الفكر السياسي العربي، الملف ا لسياسي، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، السنة الرابعة ، العدد 17، 2022.
11. بن زينب شريف، العقلانية والخيال في فلسفة غاستون باشلار، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة وهران2، كلية العلوم الاجتماعية، 2020.
12. حبيب حداد، محنة لعقلانية في الفكر السياسي العربي المعاصر، المعهد الاسكندنافي لحقوق الإنسان، الطبعة الأولي، 2016.

13. أنريكي دوسيل، العقل السياسي : المواطن كفاعل سياسي، ترجمة أنريكي دوسيل – وترجمة أحمد جمبي: ست أطروحات نحو نقد العقل السيا مرجعة لجين اليماني، 2016 .
14. ايسر عويد محمد، الفكر السياسي القديم والوسيط، جامعة الأنبار، كلية القانون والعلوم السياسية، ص2. https://www.uoanbar.edu.iq/eStoreImages/B
15. قداوي محمد، الأسس العقلانية للمجتمع السياسي –يورغن هابرماس- انموذجاً، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة وهران2، كلية العلوم الاجتماعية،2021.
16. عادل خيموش، عقلية السياسي، الماهر للطباعة والنشر والتوزيع، 2023.
17. مروة حامد البدري، نظرية الاختيار العقلاني وبدائلها في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، مجلة سياسات عربية، العدد 41، 2019.
18. عبد العزيز بن عليان العنيزان، عقلانية القرار السياسي في التفاعلات الدولية الراهنة ، (2025)، https://www.al-jazirah.com/2025/202
19. طاهر شعبان حسن، دور القيم التنظيمية في التوثيق بين العقلانية والعاطفة في اتخاذ اقرار – دراسة ميدانية مقارنة في المنظمات العامة والخاصة السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج34، ع1، 2018.
20. ديار الهرمزي، إلغاء العقل في الثقافة السياسية في الشرق الأوسط ، مجلة الحوار المتمدن، العدد 8209، 2025 : /متاح على الموقع الإلكتروني https://www.ahewar.org/debat/show.ar
21. جمال حسن الحمصي، فقه السياسات العامة نحو دولة ومجتمع الخير المشترك، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولي، 2023
22. عبد الإله بلقزيز، العقلانية في السياسة، 2020، https://www.skynewsarabia.com/blog
23. عبد المجيد الجوزي، النزعة العقلانية في السياسة في فكر أبي عثمان الجاحظ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، مج11، ع2، 2021.
24. رحيم إبراهيم حزام الحمراني، أثر الثقافة السياسية في بناء النظام السياسي في العراق بعد عام 2005، مجلة العملية الإسلامية للجامعة، العدد 60، ج2.
25. زيد عبد الوهاب الأعظمي، أزمة النظام السياسي في عراق ما بعد 2003، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2020.
26. سامي جمال الدين، الأنظمة السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.
27. محمد كاظم هاشم، مفهوم الإصلاح في العقل السياسي العراقي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية، مجلة قضايا سياسية، العدد 69، 2022
28. حاتم مهدي الدفاعي، إيهاب علي عبد الله رشيد، الفرص والمعوقات أمام بناء شرعية عقلانية قانونية في الأنظمة السياسية العربية، مجلة الجامعة العراقية، مج2، العدد 6، 2016.
29. بن جامعة بشري، وبن براهيم يمينية، عقلنة العمل في المؤسسة الجزائرية – رسالة ماجستير عير منشورة، جامعة بن خلدون تيارات، 2024
30. مولود طبيب، أشكال وأسس الممارسات الموصلة للسلطة السياسية في الدولة - دراسة سوسيو – سياسية للانتخابات البلدية بولاية تبسة، أطروحة دكتوراة جامعة وهران، كلية لعلوم الاجتماعية، 2016.

31. عقيل إبراهيم حسين، النظام السياسي في العراق بعد عام 2003، مجلة الجامعة العراقية، العدد 57، الجزء الأول، 2022.
32. فاضل فرمان عبدي، بناء المؤسسات السياسية والدستورية وأداء النظام السياسي في العراق بعد 2003، مجلة قضايا سياسية، العدد 74، 2023.
33. منير شحود، العقلانية كرافعة لتطور المجتمع، المركز العربي لدراسات سوريا المعاصرة، 2023، https://damascusinstitute.org/resear
34. علي كاطع علوان، القيادة وإعادة بناء الدولة ما بعد الصراع العراق بعد عام 2003، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج4، العدد الخامس، 2020.
35. حسين، دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة (روسيا في عهد بوتين)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2015.
36. عدنان حافظ جابر، العقلانية والديمقراطية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مج22، ع 254، مج22، 2000.
37. عبد المنعم الشقيري، العقلنة عند ماكس فيبر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.